خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

أمام اللقاء التشاوري لقادة الدول الإسلامية

كوالالمبور، 24 ذو الحجة 1423ه الموافق 26 فبراير 2003م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأربعاء 26 فبراير 2003، خطابا ساميا بمناسبة اللقاء التشاوري لقادة الدول الإسلامية بكوالالمبور.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي السيد مهاتير محمد الوزير الأول لماليزيا الشقيقة، لإقدامه على الدعوة إلى عقد هذا اللقاء التشاوري بين قادة الدول الإسلامية، في هذه الظرفية العصيبة التي تجتازها أمتنا بفعل ما تعرفه منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط من تطورات مقلقة. كما أود أن أنوه بما دأبتم معالي الوزير الأول، على اتخاذه من مبادرات حميدة، خدمة للقضايا العادلة لأمتنا الإسلامية.

إن ما يطبع اجتماعنا من ظروف مشحونة، بشتى المخاطر، يفرض علينا التمسك بفضائل الشورى والتضامن، والتحلي بروح الحكمة والتبصر والمسؤولية، كأفضل سبيل للتحكم في تسارع الأحداث، وتجنب التصعيد المنذر بأوخم العواقب. وفي الوقت الذي عبرت فيه مختلف التكتلات الدولية، عن موقفها من الأزمة العراقية، فإننا نعتبر أن على اجتماعنا هذا، أن يبلغ وبكل وضوح والتزام، رسالتنا للمجتمع الدولي بأن أمتنا تحرص على معالجة هذه الأزمة بالطرق السلمية، لاقتناعها بأن أي خيار آخر سيعرض هذه المنطقة الحساسة والهامة برمتها، إلى المزيد من المآسي، مما ستكون له تداعيات خطيرة على العالم أجمع.

وبقدر ما نحرص على سلامة ووحدة العراق، ورفع معاناة شعبه الشقيق من الحصار، وتجنيبه ويلات المواجهة العسكرية، فإننا مقتنعون بأن المسار الإيجابي الذي عرفه تنفيذ القرار 1441 لمجلس الأمن، يبعث الأمل، في أن الحرب ليست قدرا محتوما، وأن خيار الحل السلمي للأزمة لم يستنفد بكامله. بل إنه أمر ممكن، متى تغلب

عدالة
adala.justice.gov.ma

منطق الحكمة لدى جميع الأطراف المعنية، ومتى توافرت الإرادة الجادة والصادقة والتعاون التام مع فرق التفتيش الأممية، لبلوغ الأهداف المنشودة من قبل المجتمع الدولي، ضمانا لسيادة وأمن وسلامة كيان كل دول المنطقة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إننا من دعاة السلام، والتشبث بالشرعية الدولية، وتفعيل مبادئها في كل النزاعات، حيثما كانت، ومهما تكن أطرافها، ليسود العدل والسلم والأمن كل مناطق التوتر بالعالم ونريد، في هذا المقام، تجديد التأكيد بصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف، أن منطقة الشرق الأوسط التي اجتمعت فيها كل أشكال التعارض والتضارب والتوتر، ستظل مصدر تهديد خطير للأمن والسلام في العالم، ما لم يتم وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولقضية مأساة الشعب الفلسطيني الشقيق. ولن يتحقق ذلك إلا بمساهمة المجتمع الدولي لإخراج مسلسل السلام من المأزق الراهن، بالعودة إلى مائدة المفاوضات، قصد تطبيق قرارات الشرعية الأممية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن منظورنا لحل القضية الفلسطينية، يعتمد الواقعية والمواثيق الدولية، والجنوح للسلم، واستبعاد كل أشكال العنف، انسجاما مع تعاليم ديانتنا الإسلامية السمحة، التي تحرم الاعتداء على الحياة الإنسانية، إلى حد اعتبار أن "من قتل نفسا بغير حق فكأنما قتل الناس جميعا". لذلكم، يتعين علينا مضاعفة الجهود، قصد تصحيح صورة الإسلام المشرقة، مما لحقها من تشويه، بسبب التصرفات المتطرفة والمدانة، لقلة من الجاهلين بمقاصد الإسلام السمحة. ومن منطلق تشبثنا الراسخ بالمثل العليا لحضارتنا الإسلامية العريقة، المتجلية في الوسطية والاعتدال والحوار والتسامح، والانفتاح على الآخر واحترامه، فإننا نقول لشركائنا في المجتمع الدولي: تعالوا إلى كلمة سواء، قوامها أن نتمسك في علاقاتنا وتدبير خلافاتنا بهذه القيم الإلهية السامية، سالكين نهج السلام والتفاهم، مستبعدين منطق القوة والعنف، الذي يستدعي الشعور بالظلم وركوب العنف المضاد، مستلهمين قول الله تعالى: ﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma